عرض المؤتمر الدولى
المؤسسات والتنمية فى الدول العربية: التحديات والفرص
فى الفترة من ٢٨- ٣٠ نيسان / أبريل ٢٠٢٤
الدوحة– قطر

وفاء سمير نعيم*

أتت فكرة هذا المؤتمر فى إطار تصاعد الاهتمام الدولى بقضايا التنمية والحوكمة والحكم الرشيد منذ تسعينيات القرن العشرين، وتأسس منظور جديد يستهدف تعضيد علاقات الدولة والمجتمع من خلال تعزيز آليات المشاركة فى التنمية وتوسيع آفاق التفاعل بين المؤسسات العامة والمواطنين؛ وهو منظور يتمحور حول مفهوم الصالح العام الذى يضع مصلحة المواطن فوق الاعتبارات الأخرى، ويُعلى مبادىء الإرادة العامة فى وضع السياسات وتنفيذها. كما تأسس هذا المنظور على مبادىء الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ودولة المؤسسات.

وعلى الصعيد العربى، زاد الاهتمام بمداخل الحوكمة والإصلاح المؤسسى فى ظل موجة الإصلاح التى شهدتها المنطقة منذ التسعينيات، واتجهت إليها التوجهات الحكومية فى سياق ما شهدته المنطقة من تحولات، كذلك تفاعلت الحوكمة مع حزمة من مفاهيم الإصلاح المؤسسى المتشابكة، بينما حفزت إخفاقات التنمية على ضرورة العناية بالتطوير المؤسسى وإحداث نقلة نوعية فى المؤسسات العامة بأشكالها كافة. ولم يقتصر الأمر على مجرد التحديث فى البنية التحتية وتوطين التكنولوجيا، بل امتد أيضًا إلى تعديل ثقافة العمل الخدمى وغرس مفاهيم جديدة تعزز استهداف المصلحة العامة، وتساهم فى الحد من شخصنة السلطة ومسالك الفساد، والهدر، وغيرها.

فى هذا الإطار، برز عدد من المبادرات والبرامج فى البلدان العربية؛ للخروج بالمؤسسات الحكومية من أنماطها وهياكلها التقليدية إلى إعادة بناء مؤسسى واسعة وفق معايير التنمية المعتبرة

* أستاذ علم الاجتماع بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثانى والستون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٥.

ومؤشراتها والارتقاء بالأداء المؤسسى إلى مستوى تنافسى يوافق المعايير العالمية، واتجهت خطط التنمية المؤسسية الطموحة إلى التركيز فى توجهاتها الجديدة على مجال الخدمات
العامة، وبخاصة فى المؤسسات شديدة الارتباط بالمصلحة اليومية للمواطنين؛ مثل مؤسسات التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، والعمل، والأمن العام، والمواصلات. وتسارعت وتيرة التطور المؤسسى نتيجة هذه الموجة وبخاصة فى البلدان العربية التى سمحت أوضاعها الاقتصادية بتمويل نقلة كبرى، وانعكس ذلك على تصاعد ملحوظ فى ترتيبها على المؤشرات التنموية.

تصاعدت، فى الوقت ذاته، موجة أكاديمية وبحثية موازية: عنيت بترسيخ المعرفة بمجال الحوكمة والاتجاهات المؤسسية الجديدة وازدادت رقعة الاهتمام بقضايا إنماء رأس المال البشرى الذى برز بوصفه مفتاحًا لعدد من الحلول الخاصة بالإدارة، سواء بتعديل ثقافة الخدمة العامة أو الارتقاء بمهارات القيادة وبناء القدرات المؤسسية المتصلة بالتدريب. وجاء استدعاء الحوكمة إلى مجال عمل المؤسسات الحكومية العربية بوصفه مدخلًا لمجابهة أزمات قديمة وهيكلية بدت أكثر قدرة على المقاومة، مثل غياب القدرة على استيعاب المصالح العامة، وضعف التخطيط المستجيب لحاجات المواطنين، وضيق دوائر صياغة السياسات وتنفيذها، وتتبع حوافز استدعاء الحوكمة ومفاهيم الحكم الرشيد والمؤسسية أيضًا من رغبة عدد من الحكومات العربية فى التكيف مع أهداف التنمية المستدامة التى حددتها منظمة الأمم المتحدة؛ إذ كانت تحث الدول الأعضاء على المشاركة والتعاضد من أجل إنجاز تلك الأهداف المتنوعة لصالح الإنسان. وقطعت أغلبية البلدان العربية شوطًا فى هذا الاتجاه. تبرزه تقاريرها ومبادراتها، غير أن التحديات الإنمائية تظل أكبر من قدرة عددٍ من البلدان العربية الأفقر والأقل دخلًا.

كما يسهم رسوخ التوجهات السلطوية فى عرقلة هذه العملية، وبما ينعكس على أهداف محورية تطلعت الشعوب العربية إلى قطع أشواط على مسارها؛ مثل الحد من الفقر والبطالة، والحد من الانحياز الاجتماعى، وتكريس ضمانات العدالة الاجتماعية والنهوض الاقتصادى وتنويع مساقاته وتوسيع رقعة التنمية المستدامة.

مثَّل هذا الوضع حافزًا لإطلاق مؤتمر أكاديمى دولى فى الدوحة تحت عنوان "**المؤسسات والتنمية فى الدول العربية: التحديات والفرص**"، بلغ عدد الأوراق العلمية لهذا المؤتمر (٣١) ورقة

انتظمت فى عشر جلسات علمية، ناقشت هذه الأوراق مسارات عدة، وغطت تساؤلات وإشكالات وحالات عربية ودولية كثيرة، من أبرز هذه الموضوعات هى:

١- الإصلاح المؤسسى وآفاق التنمية فى العالم العربى

تناولت هذه الجلسة ثلاث أوراق علمية ركزت على إدماج المؤسسات غير الرسمية فى استراتيجيات التنمية العربية من منظور الاقتصاد المؤسسى الجديد، وقد خلصت الورقة الأولى إلى أن تعثر الاستراتيجيات التنموية فى معظم الأقطار العربية يجد أسبابه فى اختلالات مؤسسية ناجمة عن ضعف مستوى الاندماج بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، كما تناولت الورقة الثانية المؤسسات والحوكمة فى البلدان العربية وركزت على عناصر البناء وتعزيز القدرات والجهود البحثية ونجاعة الأداء، واختتمت هذه الجلسة بورقة تناولت الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة فى الدول العربية، وقد أظهرت النتائج لتلك الأوراق وجود أثر سلبى لاضطرابات الربيع العربى فى العلاقة بين الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة، بينما أثر الهيكل الاقتصادى المعتمد على النفط إيجابيًا فى العلاقة بين الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢- الحوكمة وتطور الإدارة العامة

تناولت أوراق هذه الجلسة موضوع القيادة المسؤولة لجهاز الإدارة العامة فى الابتكار من خلال العمل الحكومى وأظهرت الورقة الأولى عناصر المنظور العلائقى بين الإدارة العامة والعلوم الإدارية وأبعاده القيادة المسؤولة بوصفها مقاربة قيادية تقوم على أساس المسؤولية الاجتماعية، وأوصت الورقة بضرورة إيلاء المهارات الإدارية التقنية الاهتمام، حتى يعمل جهاز الإدارة العامة بطريقة فعالة اجتماعيًا: فهو فى حاجة دومًا إلى قادة ذوى منظور اجتماعى يسمح لهم بتنمية علاقة وظيفية إيجابية مع المعنيين فى المجتمع والاحتفاظ بها.

أما الورقة الثانية فقد ركزت على أسباب ضعف كفاءة الإدارة الحكومية وفعاليتها فى الدول العربية وسبل معالجتها، كما تناولت أيضا دور الحوكمة فى مكافحة الفساد: دولة فلسطين نموذجًا.

٣- الإصلاح المؤسسى وقضايا المشاركة والتنمية

ركزت أوراق هذه الجلسة على عدد من القضايا هى: التشاركية ومستويات التنمية، وقد ركزت إحدى الأوراق على دور القطاع الخاص وأثره فى تحقيق التنمية المستدامة. كما تناولت متطلبات الحوكمة فى مؤسسات المجتمع المدنى لدعم برامج التنمية المحلية بالتركيز على جمعيات المرأة العمانية نموذجًا، بالإضافة إلى دور التخطيط بالمشاركة المجتمعية فى تنمية المجتمعات المتأثرة بالصراعات (اليمن نموذجًا).

٤- حوكمة المؤسسات فى سياق الصراعات

تناولت أوراق هذه الجلسة المبادرات الإنسانية التى تقدم إلى مجتمعات اللاجئين وركزت الورقة الأولى فى ذلك على السياق الأردنى، كما تناولت الورقة الثانية مؤسسات التمويل الأصغر ومدى تطبيقها لقواعد الحوكمة المؤسسية فى البلدان المتأثرة بالنزاعات كحالة سوريا، أما الورقة الثالثة فقد تناولت مؤسسات ومنظمات الأعمار المجتمعى، والعواقب غير المرئية للحرب" الأسرة السورية نموذجًا".

٥- المؤسسات وتحدى التغيير المناخى فى الدول العربية

ركزت هذه الجلسة على قضايا التحول الرقمى بوصفه خطوة إستراتيجية لتعزيز الحوكمة المؤسساتية بالتركيز على الذكاء الاصطناعى ودوره فى تحسين ممارسات الحوكمة، كما ركزت على تغير المناخ وخفض الكربون، والتحول للطاقة النظيفة فى الدول العربية، كما ركزت إحدى الأوراق على آليات حوكمة المناخ ودورها فى تعزيز الهجرة النسوية فى السودان.

٦- دور المؤسسات فى استدامة الموارد وحوكمتها

جاءت قضية الأمن المائى العربى بين الإدارة المؤسساتية والإدارة السياسية من أهم القضايا التى تناولتها هذه الجلسة وذلك بالتركيز على حالة سوريا، كما تناولت أيضًا هذه الجلسة موضوع أزمة المياه فى سياق مناخى واقتصادى صعب بتونس، وأهم التبعات والتحديات المستجدة لتلك الأزمة، أما القضية الثانية التى ركزت عليها هذه الجلسة فهى: دور استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى

فى تعزيز الحوكمة الرقمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة الخضراء، أما القضية الثالثة فقد تناولت عدم المساواة المؤسسية فى إقليم كردستان بالعراق بالتحليل السوسيولوجي.

٧- المشكلات الحضرية: تحديات الحوكمة وآفاق التنمية المستدامة

ركزت أوراق هذه الجلسة على موضوع مستقبل مدن الخليج التى تتجاوز الاعتماد على النفط والتحضر غير المسبوق، وطرح عدد من الاستراتيجيات التى ترشد المدن المستهدفة للإنسان بصورة آمنة وعادلة ومستدامة، وليس وفقًا لمنطق مدن المطار والملاهى، كما تختبر الورقة توجهات التنمية الحضرية القائمة على المعرفة فى هذه المدن وتأثيرها فى إعادة صياغة أولويات التنمية والاستثمار والتنافسية وحوكمة منظومة التخطيط خلال العقد الأخير. فقد برزت مدن الخليج بوصفها مناطق اقتصاد معرفى سريعة النمو؛ لأنها تدرك حتمية تجاوز الاقتصاد القائم على النفط. كما تتبنى مدن الخليج بمستويات مختلفة من الالتزام، التركيز على الاستدامة وحماية الموارد والتخفيف من آثار تغير المناخ.

كما تناولت إحدى الأوراق المقدمة قضية الحق فى المدينة من التركيز على استراتيجيات مصر نحو تحقيق عدالة السكن ورصدت فى ذلك أنماط السكن البديل بوصفه أحد مبادىء الحق فى المدينة. وتأتى دراسة أخرى لتتناول تأثير حوكمة المناخ متعددة المستويات فى الصين فى ضوء سياسات الاستدامة المحلية الحضرية بالتركيز على برنامج المدينة المنخفضة الكربون "شنتشن نموذجًا"، فقد استطاعت تلك المدينة الصينية إنجاز مستوى عالٍ من السياسات البيئية وخفض انبعاثات الكربون، فى ظل الالتزام بعدم الانفصال عن الحكومة المركزية فى اتخاذ القرارات وتنفيذها، وفى الوقت ذاته شهدت مستوى عاليًا من مشاركة الحكومة المحلية والمجالس التابعة لها والمنظمات غير الحكومية والشركات والأفراد فى مسعى مشترك لإنجاز التنمية الحضرية منخفضة الكربون.

٨- التنوع الاقتصادى: قضايا وإشكالات

احتلت قضايا الفساد ودور الإصلاحات المؤسسية فى تحقيق التنمية المستدامة أهمية آولوية للباحثين فى هذه الجلسة، فقد تناولت إحدى الأوراق أثر الفساد على التنويع الاقتصادى، إذ يؤدى تحسن مراقبة الفساد بنسبة ١٪ إلى تعزيز التنويع الاقتصادى فى الجزائر بمقدار ١١,٨٩٪

و١٣,٦٪ فى المديين القصير والطويل على التوالى. وتأتى دراسة أخرى لتركز على دور الإصلاحات المؤسسية فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى الدولة العربية، وأثر السياسات الاقتصادية والعوامل المؤسساتية فى التنوع الاقتصادى، فللسياسات الاقتصادية أثر إيجابى فى تنويع الإيرادات الحكومية فى كل من دولة قطر، السعودية، الإمارات العربية، الكويت، سلطنة عمان، أما فى الحالة الليبية، وعلى عكس دول الخليج، فقد ارتبطت المتغيرات الاقتصادية والمؤسساتية بعلاقة ضعيفة جدًا بالتنوع الاقتصادى، وترى الورقة أن السبب يكمن فى ضعف الأداء الحكومى، وترهل المؤسسات، وتفشى الفساد، وعدم الاستقرار السياسى.

٩- تجارب فى الإصلاح وحوكمة المؤسسات

ركزت أوراق هذه الجلسة على تجارب بعض الدول فى الإصلاح وحوكمة المؤسسات مثل التجربة اليمنية فى حوكمة الجامعات وذلك فى ضوء بعض التجارب العالمية الملهمة، انطلقت الورقة الأولى من فهم الحوكمة بوصفه أسلوبًا إداريًا جاء ليحل مشكلات تعثر إدارة بعض المنظمات والمؤسسات والشركات، وتحسين أساليب اتخاذ القرارات، وتحقيق الكفاءة وزيادة الفاعلية وتحسين الأداء، وجدت الجامعات ذاتها أمام جملة من التحديات: منها تزايد الضغط على خدماتها، وتنامى الطلب الاجتماعى على التعليم مع ضعف مخرجاته، وقلة المواءمة بين هذه المخرجات ومتطلبات سوق العمل، كذلك ظهور أنواع جديدة من التعليم كالتعليم المفتوح، والتعليم عن بعد، والتعليم الإلكترونى، والتعليم الرقمى، والسعى لاحتلال مواقع متقدمة فى التصنيف العالمى للجامعات. وتأتى الورقة الثانية لتتناول قضية الحوكمة التشريعية فى التنمية المستدامة واتخذت دولة الكويت نموذجًا، وتنطلق هذه الورقة من كون الحوكمة التشريعية والتنمية المستدامة كوجهين لعملة واحدة، ذلك فيما يخص تناسق الأدوار وتبادل المهمات الهادفة إلى تثبيت الاستقرار المجتمعى، وتحقيق تطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية، وقدمت الورقة مقاربة لثنائية الرفاه المستدام، وثنائية القانون والتنمية، وتركز فيها على أبعاد الحوكمة التشريعية المؤثرة فى التنمية المستدامة. والتى تربط بين انضباط المنظومة القانونية تحت لواء الحوكمة التشريعية ومستهدفات الرفاه والرخاء المجتمعى. أما الورقة الثالثة فقد تناولت متطلبات تحقيق التنمية المستدامة فى ظل الثورة الصناعية الرابعة إذ سعت إلى تحديد الإجراءات التى يجب اتخاذها لضمان تنفيذ التنمية المستدامة فى الدول العربية بحلول عام ٢٠٣٠، وكذا تحديد التأثيرات المحتملة لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة فى تمكين هذه

الدول من تحقيق التنمية المستدامة، وقدمت عرضًا لدور الفاعلين فى ذلك سواء أكانوا من الأفراد أم من المؤسسات الخاصة والعامة.

١٠- تجارب التنمية فى المغرب

عرضت بعض الأوراق العلمية فى هذه الجلسة لبعض المخططات التنموية فى المغرب من خلال تناول مدى تأثير المتغير المؤسساتى فى النموذج التنموى الجديد المعتمد فى المغرب بوصفه دراسة حالة. وتأتى دراسة أخرى تتناول المخططات التنموية فى المغرب بين مأسسة السلطة وشخصانيتها بالتطبيق على النموذج التنموى الجديد المعتمد فى المغرب بوصفه دراسة حالة، وعن المضامين التى منحت لهذا المتغير فى مخرجات لجنة النموذج التنموى فى المغرب، وهى اللجنة التى تكفلت بتشخيص الخلل وتقديم الحلول. وخلصت اللجنة إلى أن أحد أسباب الأزمة يرتبط بطبيعة عمل المؤسسات السياسية، التى افتقدت الفاعلية فى ظل دستور متقدم يتيح فرصًا للتغيير. وخلصت تلك الورقة إلى أن هذا النموذج التنموى الجديد قدم حلًا لا يربط الرهانات التنموية بالتحولات على مستوى دمقرطة السلطة السياسية.

ومن الموضوعات المهمة التى ركزت عليها دراسات تلك الجلسة موضوع "الأدوار المتغيرة للمنظمات غير الحكومية" سواء فى مجال العمل الخيرى والتنموى ومدى تطور هذا الدور، مع فحص تأثير السياقات السياسية والاجتماعية فى دور هذه المنظمات فى الحالة المغربية، فقد تمكنت– على الرغم مما يعترضها من تحديات– من تقديم مجموعة من الخدمات والبرامج التنموية والخيرية التى تلبى احتياجات المجتمع، ويقتضى تعزيز دور هذه المنظمات تحديث النظامين التشريعى والإدارى، وتوفير التمويل اللازم لها، ودعم مختلف مبادراتهما. فالتحولات التى شهدها القطاع الثالث فى المغرب قد أدت دورًا كبيرًا فى رسم ملامحه اليوم، حيث انتقل من التهميش والتضييق الممارس عليه من الدولة، إلى شريك فى تدبير الشأن العام، وفى العمل التنموى، وذلك باعتراف دستورى. وما زالت البيئة المتغيرة التى تعمل فيها المنظمات غير الحكومية المغربية فى حاجة إلى إصلاح، بحيث توجه السياسات والإجراءات لتعزيز دور تلك المنظمات فى التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة فى المجتمع المغربى.

وختامًا يظل الباب مفتوحًا أمام مزيد من الإنتاج العلمى والنقاش البحثى فى هذه الموضوعات؛ فالمأمول من مثل هذا المؤتمر أن يعزز الروح الأكاديمية وتلاقى الباحثين العرب والمعنيين بقضايا المنطقة على أفكار واتجاهات علمية تسهم فى تعزيز الإنماء العربى، وبخاصة فى قضاياه الأشد إلحاحًا، وخدمة غايات وطنية معتبرة، على رأسها إصلاح المؤسسات العامة والتنمية الاقتصادية، وتحديث الهيئات التنموية وتحسينها على اختلافها باستخدام آليات الحوكمة والاستدامة والمعايير المعبرة عن استحقاقات المواطن العربى وأولوياته المستقبلية.